

بيان مشترك

سقوط ضحايا جديدة بسبب عدم انفراج الأزمة السورية

واستمرار الحالة العنيفة الدامية

والاعتقالات التعسفية بحق عدد جديد من النشطاء

و ظاهرة الاختفاء القسري تستمر بالاعتداء على حياة عددا من المواطنين السوريين

مازالت الحالة الدموية والعنيفة والاشتباكات المسلحة في سورية و قمع السلطات السورية للاحتجاجات السلمية تذهب بحياة العديد من المواطنين السوريين,وقد سقط خلال الساعات الماضية في هذا اليوم 19112011,ما بين قتلى وجرحى. عددا من المواطنين السوريين, من مدنيين وعسكريين وشرطة, الأسماء التالية:

الضحايا القتلى من المدنيين

غياغب-درعا:

· محمد عسكر (بتاريخ 19112011)

العشيرة-حمص:

· رسول العشموطي (بتاريخ 19112011)

كفرتخاريم- ادلب :

· احمد الميكيو- مصطفى سماق - راكان سماق- مخيبر سماق- خالد بركات- زكريا ساهر كيالي- ظافر حسونه- سامر محرم (بتاريخ 19112011)

حمص:

· عبد الكريم الزهراوي خضر علي حسن ادريس (بتاريخ 19112011)

حلفايا-حماه:

· عبد المغني السواد-علاء قجاوي- اسماعيل سويدان (بتاريخ 19112011)

المقصير-حمص:

· محي الدين الجريوع- امين المجوري- محي الدين مصطفى الجريان- زكريا احمد سويد - خضر علي حسن إدريس - أيمن عبد الكريم الزهراوي- عبد الرحيم شمس الدين (بتاريخ 19112011)

كرم الزيتون-حمص:

· عبد الله محمد سعد الدين(بتاريخ 19112011)

المبركمال-دير الزور:

· راضي البرغوث- أحمد مؤيد الراوي- المفضل مالك احمد الرحيل (بتاريخ 19112011)

المياضة- حمص:

· مروان الدريعي- تامر عبد الله حمشو (بتاريخ 19112011)

المضحايا القتلى من الجيش والشرطة

حمص:

· الشرطي محمود بسام العباس (بتاريخ 19112011)

ريف دمشق:

· المساعد أول محمد أكرم قريش (بتاريخ 19112011)

حماه:

· الشرطي تركي جهاد العثمان- الشرطي مصطفى عكوش (بتاريخ 18112011)

حلب:

· المجند وليد أحمد المحيميد (بتاريخ 19112011)

القصير - حمص:

· المجند زكريا أحمد سويد (بتاريخ 19112011)

المدافعية:

· المساعد أول عبد الكريم محمد داوود (بتاريخ 19112011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ان نتوجه بالتعازي المحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والداغتيال، أيا كانت مصادرها ومبرراتها، فإننا نتوجه الى الحكومة السورية، من اجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الدوقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في المشوارع السورية، أيا كانت مصادر هذا العنف و أيا كانت أشكاله ومبرراته.

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقع و فك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد

3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

المعتقالات التعسفية

ونهج المعتقال التعسفي الذي تقوم السلطات السورية, فقد طال حريات العديد من المواطنين السوريين, ومنهم الأسماء التالية:

القصير - حمص:

• فرزات جريان (بتاريخ 19112011)

تير معله-حمص:

• حسين فيصل الكوسا- محمد تركي شبوط- أحمد تركي شبوط (بتاريخ 19112011)

حرسنا - ريف دمشق:

· نور الدين التلي - محمد عدنان ديب - أحمد عبد الهادي الرئيس - محمد ديب - زهير المدلل - سليمان حيدر - أحمد زيتون - هاني محمد زيتون - أحمد عبدو زيتون (بتاريخ 19112011)

المرقة:

· الصيدلي بسام السعيد من المرقة اعتقل للمرة الثانية حيث تم فصله من وظيفته سابقاً - مثني احمد الغضب - حسام عبد الرحمن الأحمد الحسين

· احمد الحمادة , من مدينة المطيقة

كفر تخاريم-ادلب:

· د.بدر الدين جيس - د.بدر الدين المصрма - عمر عبد الغفور - ناصر عبد الغفور - علاء حاج أسد - فراس حاج أسد - هشام حاج أسد - قيس المافندي (بتاريخ 1912011)

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ندين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين. ولذلك فإننا نتوجه الى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

· إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

· كف ايدي الأجهزة الامنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين. والسماح لمنظمات حقوق الانسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

· وضع جميع اماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الماشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحاميين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

· الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

وانذ نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحقة والعدالة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعا على تنفيذها. من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبناءه
استثناء.
دون أي

واننا نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة

(3) و المادة (12) ، ان حرية الرأي والتعبير. مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الأمرية فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية. لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحكمة. ولذلك فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل من أجل:

§ اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

§ ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية. عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

§ الموقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) (أو ما يعرف بالشبيحة)، ولاسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم. ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم. باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف. وغير مرخصة قانونيا .

§ أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الاحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية. ولم يساهم هذا الاسلوب القمعي بتهدئة الاجواء ولما بالعمل على ايجاد الحلول السلمية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربتهم، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون اي استثناء.

المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية

1- المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية.

2- منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف

3- المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية

4- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة في سورية (DAD)

5- اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (المرصد).

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).